موجز بحثي | اذار ٢٠٢١

جيران غير مرغوب فيهم

البيئة الاجتماعية ، وتصورات العائدين ، والآثار المترتبة على عمليات العودة وإعادة الإندماج في المستقبل

توصل تقرير بحثي نشرته مؤخرا مؤسسة سوشيال إنكوري (Social Inquiry) ومنظمة Cordaid في العراق إلى أن هناك عدة عوامل متواجدة على مستوى الحي لها تأثيرات وقائية على الحالة النفسية والاجتماعية للافراد في سياقات مابعد الصراع والنزاع.[١] هذه العوامل هي التماسك الاجتماعي النسبي والمشاركة العامة والثقة تجاه المؤسسات (أي البيئة الاجتماعية ككل)، كل هذه العوامل تعمل بمثابة عوامل محافظة على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد من الصدمات بشكل عام و مخففة من آثار النزاعات السابقة على الصحة النفسية -الاجتماعية عند العودة. بناءا على هذه النتائج يستكشف هذا الموجز الروابط بين البيئة الإجتماعية وعمليتي عودة وإعادة إندماج السكان

على الرغم من استعادة بيجي، إحدى أكبر مدن محافظة صلاح الدين، من سيطرة داعش في عام ٢٠١٥ ، إلا أن سكانها الذين نزحوا لم يبدأوا في العودة إلى ديارهم بكثافة حتى عام ٢٠١٧ ، حيث كانت القوات الأمنية انذاك تمنع هذه التحركات، بحجة مخاوف تتعلق بالأمن والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية. في حين أن البيانات الخاصة بعدد السكان على مستوى الحي غير متوفرة، فقد نزح من القضاء على طول فترة النزاع ما يقرب ١٤٢،٧٥٨ مواطنا إلى أماكن مختلفة في العراق وقد عاد منهم ١١٤،٤١٤ شخصا أي بمعدل يبلغ ٨٠٪.[٢] ومن الملاحظ أن معدلات العودة المقدرة لمركز بيجي تعتبر أقل إذ أن معظم المناطق في المركز عادت إليها فقط ما يقرب من النصف أو أقل من سكانها.[٣] ووفقًا لسكان بيجي وسلطاتها، ينقسم النازحون إلى ثلاث فئات: ١) هؤلاء ، بمن فيهم أصحاب الأعمال ، الذين قرروا البقاء في مواقع النزوح بسبب التوظيف والاستقرار في أماكن النزوح. ٢) أولئك الذين لا يستطيعون العودة لأن منازلهم مدمرة تمامًا وليس لديهم سوى القليل من الوسائل لإعادة بناء منازلهم ؛ ٣) أولئك الذين مُنعوا من العودة بسبب ا الشك في انتمائهم إلى داعش. وبسبب عدم توفر بيانات دقيقة ، لا يمكن تحديد عدد الأسر النازحة ضمن كل فئة من الفئات المذكورة. ومع ذلك ، فإن هذه الفئات وتأثيراتها على علمية إعادة الإندماج - بالنسبة لأولئك الذين عادوا بالفعل وأولئك الذين قد يعودون – متواجدة في معظم المناطق المتأثرة بالنزاع في العراق.

في حين أن عودة المواطنين إلى أماكنهم الأصلية تعتبر أولوية بالنسبة للسلطات لمعالجة مشكلة النزوح، فإن السكان أنفسهم لديهم آراء أكثر دقة في هذا الصدد. ولاريب في أن أراء المواطنين تساهم في تشكل البيئة الاجتماعية المتعلقة بالتماسك الاجتماعي والثقة تجاه المؤسسات. وهذه البيئة الاجتماعية، بدورها ، تؤثر على طريقة تشكل التصورات المجتمعية المختلفة بما فيها المتعلقة بالانتماء إلى داعش وعلى المستوى الأفراد والمجاميع.ولا ريب أن فهم هذه الاليات أمر بالغ الأهمية في توفير فهم افضل لمفهوم العودة المستدامة بعد الصراع ، وكذلك في تطوير استراتيجيات إعادة الإندماج لمساعدة أولئك الذين عادوا لتوهم وكذلك أولئك الذين عادوا في فترات سابقة. وستشكل مثل هذه الجهود الأساس الكفيل بتقليل الضعف و الهشاشة المجتمعية وضمان السلام على المدى الطويل - وهذا بدوره له أهمية خاصة لضمان سير عملية العودة لأنه من المتوقع عودةالمزيد من النازحين إلى المدينة في المدى القريب. ويرجع ذلك إلى أن الحكومة الاتحادية أغلقت مخيمات النزوح داخل محافظة صلاح الدين حيث تعيش نسبة من سكان بيجي، بمن فيهم أولئك الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش.

ويؤكد التحليل هذا أن العودة المستدامة وإعادة الإندماج والسلم أمور مترابطة مع بعضها، إذ لا يمكن تقييم التقدم لهذه الأمور على مستوى الفرد بل يجب أن يُنظر إليه على أنها عملية سياسية صعبة الفهم. وعادة ما تتضمن هذه العملية إجراءات معقدة ومتشابكة في كثير من الأحيان تتعلق بالتعويض عن أخطاء الماضي – سواء تلك التي ارتكبتها السلطات، وفي بعض الحالات الجيران - بالإضافة إلى الرغبة في الاقرار بأن العائدين هم مواطنون شرعيون لهم حقوق متساوية على المستويين المحلي والوطني.[٤] بعبارة أخرى، إن عملية العودة لا تشمل أجراءات تسهيلية فحسب، بل إنها يجب أن تشمل أيضًا جهودًا متواصلة لتقوية البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها السكان.

[١] https://www.social-inquiry.org/s/Streets-Tell-Stories-research-paper-2021.pdf

[٢] http://iraqdtm.iom.int/ILA5

[٣] https://dtm.iom.int/reports/iraq-%E2%80%94-return-index-round-10-november-2020

[٤] https://doi.org/10.1093/ijrl/eey021

مصادر المعلومات لهذا التحليل

- تم إستبيان ٧٦٥ شخصا من سكنة ٣٠ حي في بيجي في نوفمبر ٢٠٢٠.
- عملية جمع الإستبيانات سبقتها ١٣ مقابلة نوعية شبه منظمة- مع عدد من السكان وقادة المجتمع والسلطات المحلية في بيجي في أكتوبر ٢٠٢٠.
- تم إجراء مناقشات تحققية إضافية مع الفرق الميدانيةالتي جمعت الإستبيانات وعدد من المواطنين في ديسمبر ٢٠٢٠.

كيف تشكل عملية العودة البيئة الاجتماعية للأحياء

أفاد الغالبية العظمى من المشاركين من أهالي بيجي (٩٧٪) أنهم نزحوا في عام ٢٠١٤ ، وعاد أكثر بقليل من ثلثيهم إلى المدينة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ومن المعلوم أن عملية العودة نفسها تتطلب الحصول على تصريح أمني من سلطات بيجي. ويشير المحاورون المحليون إلى أن دائرة الشرطة المجتمعية، التابعة لوزارة الداخلية والتي تعمل كجهة اتصال بين الجهات الأمنية وأفراد المجتمع ،. كما وأشاروا إلى أنه عندما بدأ الأهالي بالعودة تم اللجوء إلى آليات مجتمعية وقبلية لتخفيف التوترات بين السكان لأن نسبة الدمار في أماكنهم وصلت إلى مستويات عالية وهذا تسبب في إلقاء اللوم على بعضهم البعض حول الأحداث التي حصلت في المدينة. ومن الأمور الأخرى التي ولدت هذه التوترات هي عودة أشخاص أو في بعض الحالات عائلات بأكملها ممن يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش، بعد حصولهم على تصريحات أمنية تسمح لهم بالعودة. كما أفاد المحاورون المحليون أن الآليات المجتمعية ساعدت ومع مرور الوقت على تحسين العلاقات المجتمعية وسهلت تكيف الناس مع ظروفهم الجديدة.

توترات مع بداية العودة

"بعد أحداث ٢٠١٤ ، كانت هناك توترات وكان الجو مشحونًا لأن الناس يعرفون أن بعض الذين شاركوا في الصراع هم من هذه العائلة أو تلك القبيلة. لذلك عملنا منذ البداية على تعزيز الوحدة ودعينا شيوخ العشائروالمثقفين وبقية المجتمع وحتى الجهات الأمنية مثل الشرطة المحلية. و أثرنا قضايا كانت بحاجة إلى تسوية وحل ". (عضو من السلطة المحلية)

"وأثناء العودة ومشاهدة الأحياء المدمرة، تم إلقاء اللوم على بعض الأشخاص والعائلات على أنهم سبب ما حدث. لكن سرعان ما أدرك الناس أن ما حدث كان أكبر من كونه متعلقا بإرادة فردية أو مجرد فعل الجماعات المسلحة، وأن عليهم أن يتحدوا في مواجهة الأيام القادمة". (رئيس عشيرة/زعيم محلى)

على الرغم من هذه التحسنات التي ذكرت، لا يزال ١٧٪ من سكان بيجي الذين شملهم الاستطلاع مؤخرًا يشعرون أنه لا ينبغي السماح لبعض الأشخاص في أحيائهم بالعودة. كما وأفاد ٤٩٪ من المشاركين أيضا عند سؤالهم عن القضايا التي أغضبتهم أكثر من غيرها، أنهم أكثر انزعاجًا من انعدام العدالة. يشير السكان إلى أن هذا يشمل غياب المساءلة عن فقدان المنازل وأشخاص بسبب جرائم داعش، فضلاً عن المخاوف من رؤية الأشخاص الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن هذه الانتهاكات في المدينة.

سوابق تثير المخاوف

"هناك العديد من العائلات التي مُنعت من العودة إلى المنطقة بسبب الانتماء إلى داعش، وهذه العائلات تثير قلق السكان المحليين لأنهم لا يثقون بهم بسبب وجود سابقة لبعض العائلات التي اكتشفت قوات الأمن أنها خلايا نائمة لداعش بعد حدوث عدة انتهاكات. كانت بعض عائلات العائدين تقدم الدعم والتسهيلات لبعض عناصر داعش في المدينة ". (عضو السلطة المحلية)

يمكن القول بأن هذه الآراء الفردية عن العائدين الذين يعيشون في نفس المنطقة لها تأثير ملحوظ على مستويات التماسك الاجتماعي والثقة بالمؤسسات على وجه الخصوص على مستوى الأحياء. على وجه التحديد، كما يوضح الشكل ١ ، هناك نسبة عالية نسبيًا من المستجيبين (٢٣٪) في الأحياء ذات المستويات المنخفضة أو المتوسطة من التماسك الاجتماعي، على التوالي ، الذين يعتقدون أن بعض الأشخاص الذين يقيمون معهم حاليًا كان لا ينبغي السماح لهم بالرجوع. ومقارنة بالأحياء التي تتسم بمستويات عالية من التماسك الاجتماعي، فإن نسبة الذين لديهم هذا الرأي منخفظة جدا (٣٪). إن نسبة

انعدام الثقة في المناطق التي تتسم بالتماسك الاجتماعي المنخفض أعلى بنحو ٨ مرات من معدل عدم الثقة في الأحياء ذات التماسك الاجتماعي العالي، وهذه إشارة حقيقية إلى أن الشك مرتبط إلى حد كبير بتدني مستويات الرغبة في مساعدة الجيران لبعضهم البعض وفي شعورهم بالترابط والتشارك في القيم، وفي قدرتهم الإجمالية على التوافق مع بعضهم البعض.

الشكل ١. العودة والتماسك الاجتماعي في الحي

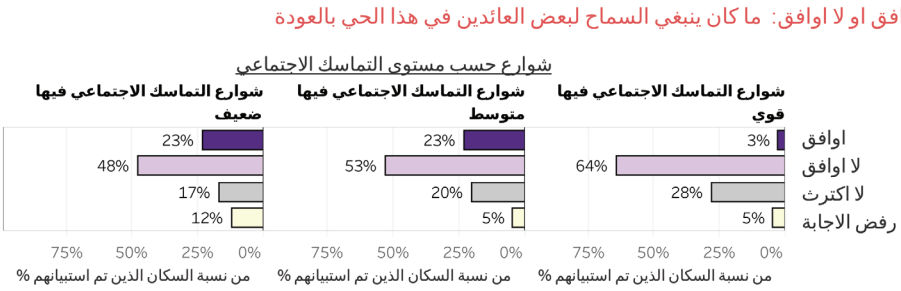

ومن المثير للأهتمام أنه عند استكشاف العلاقة بين انعدام الثقة تجاه الجيران والمستوى الجماعي للثقة تجاه المؤسسات، يظهر اتجاه مماثل، إذ تميل الثقة بالمؤسسات إلى التدني في المناطق التي يعتقد العديد من سكانها بأنه كان لا ينبغي السماح بعودة بعض المواطنين. واستنادًا إلى الشكل ٢ ، وهذا الاعتقاد اكبر بست مرات في المناطق ذات الثقة المنخفضة بالمؤسسات مقارنة بالمناطق التي تتسم بثقة عالية تجاه المؤسسات. ربما لا يكون هذا مفاجئًا، لأن القدرة على العودة والبقاء في حد ذاتها تعتمد على الحصول على الموافقة وهذا يتطلب إجراءات في المؤسسات الحكومية. إن الاعتقاد بأن بعض ساكني المنطقة لم يكن ينبغي منحهم هذه الموافقة يدعو المرء إلى التشكيك في ثقة وشفافية وجدارة وفعالية المؤسسات في عملها لخدمة المصلحة العامة لجميع السكان.

الشكل ٢. العودة والثقة في المؤسسات

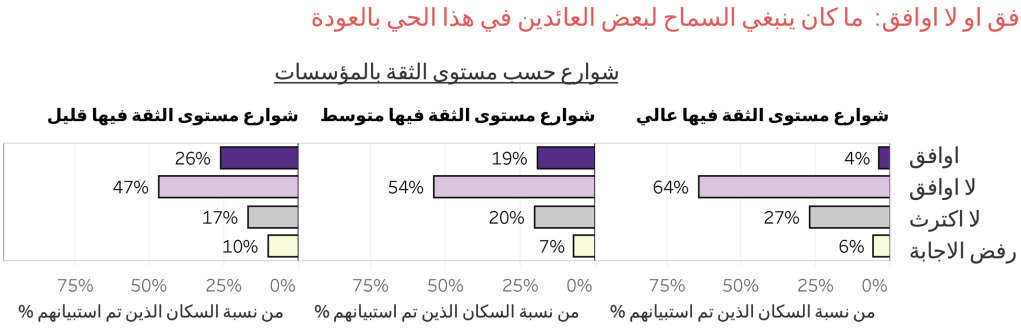

أخيرًا، تتأثر سلامة الأحياء أيضًا بالآراء المتعلقة بالعائدين بنفس الطريقة (الشكل ٣). إذ تشير البيانات أن الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع التي تتسم بتدني مستويات الأمن والسلامة يعارضون عودة بعض جيرانهم بمستويات تصل إلى ٤ أضعاف مقارنة بنظرائهم الذين يعيشون في شوارع ذات مستويات عالية من السلامة. وهذا التوجه يعكس مخاوف السكان من تكرار هجمات داعش أو الأحداث المماثلة في المدينة بناءً على المشهد الأمني الحالي.

الشكل ٣. العودة والسلامة في الحي

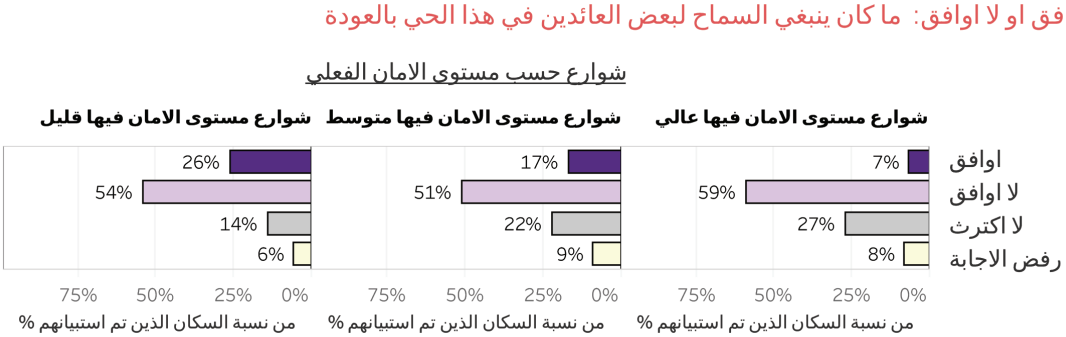

بشكل عام ، يبدو أن عودة الأشخاص الذين يعتبرهم السكان على صلة بداعش تولد مشاعر سلبية بين الأفراد في تلك المناطق التي عادوا إليها. وتؤثر هذه المشاعر السلبية سلبًا على التماسك الإجتماعي والثقة بالمؤسسات والأمن في تلك الأجزاء المحددة من المدينة. يبدو أن هذه الآراء تؤثر أيضًا على تصورات السكان تجاه قضايا اللوم الجماعي والانتماء إلى داعش.

الانتماء إلى داعش و وجهات النظر حول المرتقب عودتهم فى المستقبل

لا يعتقد أكثرية، (٨١٪)، المستطلعين في بيجي إن إرتباط فرد من العائلة بداعش يجب أن يؤدي الى إتهام العائلة بأكملها. أي بعبارة أخرى، يبدو أن الغالبية العظمى من السكان تعارض إلقاء اللوم الجماعي على عائلات بأكملها بسبب تصرفات أفراد منها. ومع ذلك، هناك علاقة متبادلة لوحظت بين تصورات العائدين واللوم الجماعي، حيث وجد إن أولئك الذين يشعرون أنه لا ينبغي السماح لبعض جيرانهم بالعودة يميلون أيضًا إلى تعميم الانتماء لداعش تجاه الأسرة بأكملها.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن مستوى تعرض المستجيبين للنزاع ليس له أي تأثير على آرائهم فيما يتعلق بالعائلات التي لديها أفراد مرتبطون بداعش، فالسكان الذين عانوا من مستويات أعلى من العنف أو الأحداث المتعلقة بالنزاع ليس لديهم بالضرورة آراء أكثر سلبية عن هذه العائلات من أولئك الذين تعرضوا للنزاع بشكل أقل. يبدو أن هذا يشير إلى أن وجهات النظر حول ما يشكل الانتماء إلى داعش متمركزة بشكل خاص ومرتبطة بالمناطق والعلاقات فيها وكيفية تطورها قبل وأثناء وبعد الصراع. بينما يميل السكان إلى اتخاذ مواقف مختلفة فيما يتعلق بما يشكل الانتماء إلى داعش أو إتهام العائلات بأكملها، أفاد أكثر من نصف المشاركين (٥٥٪) أيضًا أنه إذا عاد الأفراد المشتبه بإنضمامهم لداعش، فقد تحدث حالات انتقامية ضدهم (الشكل ٤) بينما رفض ٣٥٪ من المشاركين الإجابة على السؤال. يوجد هذا الإجماع بغض النظر عن الحي الذي يعيش فيه المستجيبون فيما يتعلق بمستويات التماسك والثقة بالمؤسسات والأمن. وبالتالي في حين قد يقوم بعض السكان بتوفير التسهيلات لأفراد الأسر حتى يعودوا لكن لا يبدو أن الأمر نفسه ينطبق على أولئك الذين يُعتقد أنهم مرتبطون بداعش.

الرفض والانتقام

"لقد حدث بالفعل أن الناس في بيجي لم يقبلوا العائلات التي كانت على صلة بداعش ووقعت بعض الاشتباكات بينهم بسبب الدمار الذي حل بالمدينة". (عضو السلطة المحلية)

"تُمنع بعض العائلات من العودة لأن أحد أفرادها ينتمي إلى داعش. هؤلاء يشكلون خطرا على سكان المدينة بسبب الخوف من الانتقام أو إيواء ودعم الإرهابيين ". (رئيس عشيرة/زعيم محلي)

"هناك رفض كامل لأي شيء يتعلق بداعش. بل إن هناك رفضًا تجاه بعض أفراد عائلاتهم لأنهم ما زالوا يتواصلون مع هذه العصابات. وهذا شيء شعرت به الناس بسبب حدوث بعض الخروقات الأمنية التي أودت بحياة سكان المدينة، وهو الأمر الذي أكدته التحقيقات الأمنية بسبب تورط بعض العائلات العائدة ". (مقيم)

الشكل ٤. العودة والانتقام

اوافق او لا اوافق: في حال عودة العوائل المشتبه بانتمائهم لداعش سيقوم سكان مدينة بيجي بالانتقام منهم

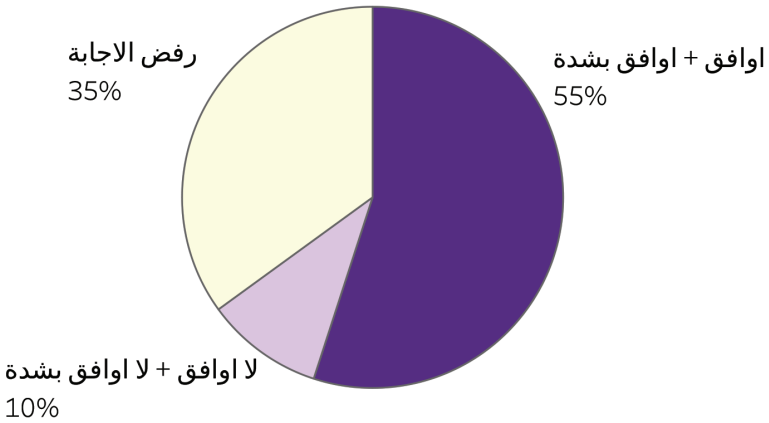

ثير هذه الديناميات قضايا تتعلق بالحماية والمساءلة والإنصاف لجميع سكان بيجي: بالنسبة لأولئك السكان الذين عادوا بالفعل ، وكذلك لأولئك الذين ما زالوا نازحين ويريدون العودة ، بغض النظر عن كيفية تفسير الانتماء إلى داعش. ربما ليس من المستغرب أن يشعر نصف المجيبين في بيجي بأن المصالحة ضرورية في المدينة، بل ويُنظر إلى هذا على أنه ضروري في الغالب بين الأشخاص الذين فقدوا أفراد عائلاتهم بسبب جرائم داعش والعائلات المرتبطة بداعش ، ولكن أيضًا بين السكان والسلطات وبين السكان وبين العشائر - مما يبرز حقيقة أن خطوط الإنقسام داخل المجتمع أعمق من تلك التي أنشأها صراع داعش. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٩٪ من النساء والشباب ، أفادوا بأنهم لا يهتمون بما إذا كانت المصالحة مطلوبة أم لا ، لأنهم يشعرون أن مثل هذه العمليات لا تحدث فرقًا في حياتهم.

تداعيات العودة على عملية إعادة الاندماج

تُظهر النتائج المعروضة هنا أن الشك بشأن من سُمح أو لم يُسمح له بالعودة يرتبط بانخفاض مستويات التماسك الإجتماعي على مستوى الحي وكذلك بمستويات الثقة باالمؤسسات والأجهزة الأمنية. علاوة على ذلك ، يبدو أن الشك يؤثر أيضا على كيفية إدراك السكان لموضوع الانتماء إلى داعش وكذلك موضوع الإتهام. بالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج تشير أيضا إلى أن خطر حدوث الانتقام ضد العائدين الجدد المشكوكبانتمائهم إلى داعش مرتفع نسبيًا. في حين أن هناك بعض الرغبة في القيام بالمصالحة، وبينما أشارت السلطات وقادة المجتمع إلى أن بعض عمليات المصالحة قد حدثت في بداية عمليات العودة ، لا تزال هناك مظالم ومخاوف بشأن من عاد والذين يرومون العودة. هذه المخاوف تتعلق بالحقوق والحماية لجميع المعنيين، بما في ذلك كل من العائدين الحاليين وأولئك الذين يرغبون في العودة (خاصة أولئك القادمين من المخيمات التي تم إغلاقها) ، والذين قد يكون لديهم مطالبات حماية وحقوق وتعويض مترابطة مع العائدين، بالرغم من أن هذه المطاليب قد تولد التنافس بين الفئتين. وهذه الديناميات لا تتعلق بيجي فقط، بل أنها موجودة في العديد من المناطق المتضررة بالصراع في العراق. ما تؤكده هذه النتائج هو أن عملية العودة تتجاوز مجرد القدرة على العودة والإجراءات الإدارية التي تسبقها - والتي لا يبدو أنها شفافة أو فعالة. بدلاً من ذلك ، تنطوي العودة على قدرة المواطنين على إعادة العلاقات الاجتماعية ، والمطالبة بحقوق المواطنة، والحصول على تعويضات عما حدث لهم أثناء النزاع وبعده. تعتبر هذه القضايا حاسمة بالنسبة لأكثرية المشاركين، حيث يشعر ٨٢٪ من المستطلعين في الوقت الحالي بأنهم مهمشون أو مهملون ويشعر ٩٥٪ آخرون بأن الدولة لم تعترف بهم لما مروا به أثناء الصراع وبعده. قد تؤدي مشاعر التهميش هذه إلى تفاقم التوترات الأساسية القائمة فيما يتعلق بالمخاوف بشأن من عاد ومن يمكنه العودة في المستقبل القريب، مما يجعل إعادة الاندماج عند العودة أكثر تعقيدًا. يبدو أن هذه الآراء ، كما رأينا أعلاه ، هي من العوامل المؤثرة على التماسك الاجتماعي والثقة تجاه المؤسسات على مستوى الحي. وبالتالي ، فإن التعامل مع الغموض المتواجد مع عملية العودة والمفاهيم الخاطئة المحيطة بها ، فضلاً عن السعي لإصلاح العلاقات بين السكان حتى على المستوى المحلي، سيولد سبلا للتدخلات للبدء في تحسين التماسك المجتمعي والثقة بالمؤسسات. وستتطلب مثل هذه التدخلات مشاركة واستجابة أكبر من جانب السلطات لدرء مخاوف المجتمعات بشأن حقوق الجميع، إلى جانب توفير تسهيلات لمعالجة الانتهاكات بإنصاف. لا ريب أن هذه الجهود لا تنتهي بمجرد عودة النازحين، ولكنها يجب أن تستمر لفترة طويلة للحد من الهشاشة والضعف المجتمعي ، وتوفير الحقوق ، وضمان آفاق أكبر لتحقيق سلام مستدام وعادل.

حول سوشيال انكويري

سوشيال انكويري هي مؤسسة بحثية غير ربحية ومقرها في العراق, بحوثها تركز على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها تعزيز الثقة المجتمعية واصلاح النسيج الاجتماعي ما بين المجتمعات الهشة وكذلك بين المجتمعات والدولة.

هذا التقرير معد من قبل ناديه صديقي و خوكر و.محمد.

E: hello@social-inquiry.org
W: https://www.social-inquiry.org
T: @inquiry_org